خطة لعب جديدة

الإرادة السياسية لتغيير النسيج الاقتصادي لمصر

عمرو حسين الألفي MBA, CFA
رئيس قسم البحوث
ت 5724 3300 202+
aelalfy@egy.primegroup.org

عمر رشدي*

يوم الأحد الماضي، عقدت الحكومة المصرية مؤتمراً صحفياً بقيادة رئيس مجلس الوزراء دكتور مصطفى مدبولي للتأكيد على التزامها بالصمود في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية. استهدف المؤتمر الجمهور بشكل عام والمستثمرين على وجه التحديد (المحليين والأجانب) لشرح خطط الدولة للتعامل مع الأزمة العالمية الحالية، إن كانت أسعار السلع والطاقة المرتفعة، دولار أمريكي قوي، أو الأزمة الروسية الأوكرانية. تناول الحدث الذي استمر ساعتين الحاجة لخطة لعب جديدة، مع تحديد مستهدفات الأداء والأدوات التي ستقوم الحكومة بتحقيقها من خلالها. في هذا التقرير، قمنا بتحديد خمس مقتطفات هامة من المؤتمر من وجهة نظرنا.

1) **خفض فاتورة الواردات المصرية:** يعد استبدال الواردات جزءاً رئيساً من خطة اللعب الجديدة هذه حيث تهدف الحكومة إلى دعم الصناعات التي تنافس السلع المستوردة، بهدف خفض فاتورة استيرادها بـ 20 مليار دولار أمريكي. سيؤدي هذا إلى سلسلة من العواقب على الاقتصاد، تحديداً:

- **من المرجح أن يرتفع التضخم المستورد في المدى القصير،** مما قد يتسبب في انخفاض مستوى المعيشة حتى تستفيد المصانع الجديدة من وفورات الحجم.
- **يعد أمراً شبه مؤكد أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي** حيث يزداد الإنتاج والدخل الإضافي نتيجة انخفاض معدل البطالة.
- **تحسن عجز الحساب الجاري،** مع تخطيط الحكومة لزيادة قدرتها التصديرية لإحلال واردات معينة وتشجيع الصناعات داخل أسواق عالمية قوية حيث تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، مثل المنسوجات.

2) **تحفيز النشاط بالبورصة المصرية:** الذي شد انتباه الجميع خلال المؤتمر كان الإعلان عن بيع حصص في 12 شركة مملوكة للدولة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دمج أكبر سبع موانئ في مصر وأعلى سبع فنادق أداءً. سيجلب هذا الكثير من السيولة والزخم التي تحتاجها البورصة المصرية. الجدير بالذكر أن كلاهما يعملان بشكل أساسي في قطاع التصدير ويحققون أرباح بالعملة الصعبة. وبالتالي، نعتقد أن هذا التحوط الطبيعي ضد تراجع قيمة الجنيه المصري قد يجعل المستثمرين الأجانب أكثر استعداداً لشراء أسهمهم. إذا أصبح هناك الحماسة الكافية في السوق، فقد يحفز ذلك المزيد من الشركات على التفكير في إجراء الطروحات العامة الأولية بشرط وجود السيولة الكافية في السوق.

3) **تدابير خفض التضخم تهدف إلى تخفيف حدة الأزمة:** كانت الحكومة المصرية قد أعلنت عن زيادة حد الإعفاء الضريبي بـ 6,000 جم أو 25% إلى 30,000 جم. قد يبدو هذا القدر ضئيلاً في البداية، لكن عدد الأشخاص الأكثر تأثراً من ذلك لديهم ميل هامشي للاستهلاك كبير جداً. [Rيبدو أن الحكومة تفقد قاعدة ضريبية كبيرة لمكاسب أقل، ولكن مثل هذه الخسارة سيقابلها من قبل المستهلكين زيادة في الإنفاق وطبيعته التوسعية (أي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي). كما وعدت الحكومة بمزيد من الدعم للمساعدة في السيطرة على التضخم مشيرة إلى أنها تدعم 63% من تكاليف الأسمدة في مصر للمساعدة في الحفاظ على التضخم من وجهة النظر المالية.

* متدرب في فريق الاقتصاد الكلي.

4) **استثمارات الطاقة الجديدة لتعزيز النمو الاقتصادي:** على مدار العامين الماضيين، كثر الحديث عن الصناعات الخضراء الجديدة مثل الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر. لكن التفاصيل عادة ما كانت ضئيلة للعثور عليها. والآن، علمنا أنه تم توقيع 10 مذكرات تفاهم متضمنة وعود بما مجموعه 40 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في هذا القطاع الناشئ. هناك أيضاً أسباب وجيهة للاعتقاد بأن ذلك ليس مجرد كلام، حيث نرى الآن ما يحدث في العالم بشكل عام فيما يخص أسعار الغاز وأوروبا على وجه التحديد. ترغب العديد من الدول الأوروبية في إيجاد بدائل مستدامة ومتسقة للوقود الأحفوري. ومع الموقع الرائع لمصر من حيث القرب والقدرة التوزيعية المصحوبة باستخدام واسع النطاق بالفعل للطاقة المتجددة (محطة بنبان للطاقة الشمسية، على سبيل المثال)، تعد مصر في وضع ثمين لتصبح مركزاً حقيقياً للطاقة قادراً على النفاذ عالمياً. لا ينبغي تفسير هذه الأخبار وحدها ولكن كإشارة إلى أن مذكرات التفاهم السابق توقيعها (على سبيل المثال، كابل الطاقة البحري يورو أفريكا إنتركونيكتور بين مصر واليونان وقبرص) والتي من المرجح أن تستمر مع تحول أوروبا عن الطاقة الروسية.

5) **بيئة أكثر ملاءمة للمستثمرين:** أكدت الحكومة أنه سيتم إزالة الكثير من الإجراءات الروتينية القديمة والحواجز البيروقراطية إلى حد إصدار "ترخيص ذهبي" خاص للمشاريع التي تعتبر ذات أهمية قومية عالية. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة حوافز جديدة مثل إعفاءات ضريبية لمدة 3 إلى 5 سنوات للشركات الجديدة التي تعمل في قطاعات استراتيجية. أيضاً، سوف يتم إنشاء مركز لحل المشاكل حيث يمكن للمستثمرين والشركات التواصل مباشرة مع الحكومة حول العوائق التي تعترض أعمالهم. وتحاول الحكومة أيضاً تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاعات التكنولوجيا الحديثة، مثل معالجة مراكز البيانات والمركبات الكهربائية التي بدأت مصر بالفعل العمل عليها مع الشركة المصرية للاتصالات [ETEL] وشركة **إم سي في** كونهما شركتين تعملان في هذه المجالات، على التوالي. ومؤخراً، شركة **ستيلانتيس** (مُصنِّع سيارات نتج عن اندماج شركتي **فيات كرايسلر** و**بي إس إيه جروب**) ستقوم بتصنيع المركبات الكهربائية في مصر. ويعكس ذلك أيضاً اجتماع سابق مع رئيس شركة **مايكروسوفت** في أبريل بخصوص مراكز البيانات. أخيراً وليس آخِراً، ترغب الحكومة في تحسين وترسيخ فكرة حقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية بالمضي قدماً لتأمين المستثمرين من حيث حماية أعمالهم بموجب القانون.

الرؤية الاقتصادية – مستقرة على المدى القصير، إيجابية على المدى الطويل: في المجمل، تظل التوقعات مستقرة على المدى القصير. بذلت الحكومة المصرية قصارى جهدها للحفاظ على مسار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو مستويات ما قبل الحرب. ووفقًا لآخر التقارير الاقتصادية، فقد تحقق ذلك مع استمرار الإنفاق الهائل الذي تقوم به الحكومة على حساب عجز أكبر. سيكون الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أمراً بالغ الأهمية لأهداف الحكومة المصرية في محاولة لإعادة الاقتصاد إلى مستويات ما قبل الجائحة. ولتسريع هذا التحول تبحث الحكومة الآن وقف مزاحمة استثماراتها من خلال الخصخصة وتخفيض حصتها السوقية في جميع الصناعات باستثناء الصناعات الاستراتيجية مثل قناة السويس. ستحسن هذه الرؤية الاقتصادية الإيجابية من شهية المستثمرين وستزيد من رغبة الحكومة في تطبيق الثورة الصناعية الرابعة (4IR) في مصر.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي
العضو المنتدب
ت: 5622 3300 202+
SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت
مدير المبيعات والفروع
ت: 5784 3300 202+
MEzzat@egy.primegroup.org

عماد الصافوري
مدير
ت: 5624 3300 202+
EElsafoury@egy.primegroup.org

محمد عشماوي
مدير مبيعات المؤسسات
ت: 5612 3300 202+
MAshmawy@egy.primegroup.org

شوكت رسلان
مدير فرع مصر الجديدة
ت: 8130 3300 202+
SRaslan@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe
رئيس فريق -- المؤسسات
ت: 5609 3300 202+
AAlaa@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا
مدير فرع الإسكندرية
ت: 5173 3300 202+
NAbuelatta@egy.primegroup.org

محمد المتولي
مدير
ت: 5610 3300 202+
MElmetwaly@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA
رئيس قسم البحوث
ت: 5724 3300 202+
AElalfy@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.
ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.
عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع
المهندسين، الجيزة، مصر
ت: 5700/770/650/649 3300 202+
ف: 7543 3760 202+

الفروع

مصر الجديدة
7 ميدان الحجاز
مصر الجديدة، القاهرة، مصر
ت: 0600 2777 202+
ف: 0604 2777 202+

الإسكندرية
7 شارع ألبرت الأول
سموحة، الإسكندرية، مصر
ت: 8170 3300 202+
ف: 4622 3305 202+

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ويُنشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداه مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعريه تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسئولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تُلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئيها اعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلا للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسئولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسئوليه قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عددا من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حدا أو تضييقا لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو ربطتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة 2022©مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.